استثمار رأس المال البشري والفكري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

د. عبد القادر محمد يعقوب (★)

مقدمة:

لا يختلف اثنان في أن العنصر البشري هو أساس العمليات الإنتاجية باختلاف أنواعها وأشكالها، مما يجعل الاهتمام بهذا العنصر ضرورة تقتضيها الظروف الطبيعية ، وبالتالي يظل إعمار الأرض معتمد عليه في المقام الأول، إضافة إلى أن تنمية هذا العنصر يحقق التنمية في بقية المجالات ، مما يساعد بالتأكيد في تنمية مستدامة تحفظ للأجيال القادمة حياة كريمة .

مشكلة الورقة:

في وقت من الأوقات وكل عصر من العصور تظهر بعض الأمور الجديدة تجعل من الضروري التعامل معها، وقضية المورد البشري من القضايا المهمة جداً لأنها في الواقع الأكثر تأثيراً وتأثراً بالمتغيرات والتغييرات ، وبالتالي هذا العنصر يلعب دوره في مجالات الحياة ويستطيع التكيف مع متغيراتها، فمصطلح التنمية المستدامة ربما يكون مصطلحاً حديثاًنسبياً بالمقارنة مع أنماط التنمية المعروفة، والمورد البشري له دور فعال في تحقيق أغراض التنمية المستدامة . ولكن هناك أسئلة تتبادر إلى الذهن منها:

1/ ما هو مفهوم رأس المال البشري والفكري؟

2/ ماذا تعني التنمية المستدامة؟

3/ ما هي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة؟

4/ كيف يلعب رأس المال البشري والفكري دوره في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية المورد البشري كمتغير أساسي في أي نشاط أو عمل سيما التنمية بأشكالها المختلفة ، والتنمية المستدامة بشكل خاص.

(★) أستاذ العلوم الإدارية بالجامعة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التالي:

1/ التعرف على مفهوم الموارد البشرية ورأس المال البشري والفكري.

2/ التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

3/ الوصول إلى بعض النتائج وتقديم بعض التوصيات

المنهج والأداة:

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى المصادر والمراجع لتحقيق أهداف البحث.

هيكل البحث:

يتألف هيكل هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث ، وخاتمة بها نتائج البحث وتوصياته .

المبحث الأول: الموارد البشرية

المطلب الأول: مفهوم الموارد البشرية

المطلب الثاني: أهمية الموارد البشرية

المطلب الثالث: إدارة الموارد البشرية

المبحث الثاني: رأس المال البشري والفكري

المطلب الأول: تعريف رأس المال البشري و الفكري

المطلب الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري

المطلب الثالث: صعوبات تنمية رأس المال الفكري

المبحث الثالث: التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم وتعريف التنمية وأنواعها

المطلب الثاني:التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مشاكل التنمية المستدامة

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المبحث الأول
الموارد البشرية

كان مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات

قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية منذ سنة 1990م عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها. ونظراً لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفعالية ، وما تجربة دول جنوب شرق آسيا ببعيد فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقات وميزة تنافسية عالية ثم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية ذلك بفضل اهتمامها بعقول وسواعد أبنائها ، وحتى عندما مرت بالأزمات المالية استطاعت استرداد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات وهو ما أرج عه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان وتمتعها بالكفاءة والفعالية العالية في شتى المجالات.[1]

المطلب الأول: مفهوم الموارد البشرية

اهتمت الأمم المتحدة بالموارد البشرية حيث أصدر برنامجها في بداية التسعينات تعريفاً للتنمية البشرية هو أنها (عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها). ومن هذا التعريف ينحصر مفهوم التنمية البشرية في جانبين هما:[2]

أ/ تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب.

ب/ الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان ، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج.

وبالتالي فإن مفهوم الموارد البشرية يشمل جميع المواطنين العاملين وغير العاملين في الدولة كالأطفال والعجزة والمسنين وربات البيوت والمرضى كلهم يدخلوا في مفهوم الموارد البشرية.

التنمية البشرية:

(1) يوسف بومدين (التنمية البشرية في الوطن العربي بين رهان التنمية الاقتصادية و النهضة المعرفية) ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر ، جامعة ورقلة 2004م

(2) بن عيشي بشير (واقع التنمية البشرية في الوطن العربي)، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر ، جامعة ورقلة 2004م

تعني تنمية الموارد البشرية بالمجتمع تنمية بكل مجالاتها وحيث إن القوى البشرية هي عماد المجتمع وعماد إحداث أي تنمية بالمجتمع فلابدّ من الاهتمام بتنميتها في كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
والنهوض بحياة هذه القوى البشرية هو الذي سيؤدي بدوره للنهوض بالمجتمع وبناء حضارة تحقق الرخاء والرفاهية به . والتنمية البشرية تعني التّأثير على مقدرات الناس على القراءة والتعليم والصحة باعتبارها مؤثرة على تحسين قدراتهم البشرية وينظر مدخل التنمية البشرية للإنسان باعتباره وسيلة وهدف للتّنمية بخلاف تنمية الموارد البشرية التي تعامل الموارد البشرية باعتبارها عنصر من عناصر الإنتاج وبالتّالي تستثمر في هذا المورد في الصحة والتعليم والتدريب وبالتالي فهذا المفهوم ينظر للإنسان كوسيلة لزيادة رأس المال المستثمر. وتقوم التنمية البشرية على أربع عناصر تشمل:[1]

1 - الإنتاجية.
2 - العدالة.
3 - الاستمرارية.
4 - المشاركة.

مؤشر التنمية البشرية وإدارة الموارد البشريّة Human Development Index &HRM

اعتادت الأمم المتّحدة على أن تقسم الدول في العالم مع البنك الدولي،وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية حسب نصيب الفرد من الدخل السنوي النقدي ،وبعدها الدّخل الفرديّ الحقيقي أي بعد تعديل الدّخل الفردي النقدي وفق معدل التضخم. ولكن أشارت الدراسات إلى أن العبرة ليست بنصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولكن الأصل هو استخدام عدد من عناصر التنمية البشريّة التي ترتّب الدول حسب سلّم التّقدم البشري. ويشمل مؤشّر التّنمية البشرية العناصر التالية:[2]

1) نصيب الفرد من التعليم والتدريب.

(1) زكي مكي إسماعيل، إدارة الموارد البشرية، (السودان : مطابع العملة المحدودة، 2009م) ص ص64-65

(2) فريد النجار، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007م) ص202

2) نصيب الفرد من الغذاء والدواء والعلاج.
3) نصيب الفرد من المياه النظيفة.
4) نصيب الفرد من السكن الصحي والأمن بعيداً عن العشوائيات.
5) نصيب الفرد من الثقافة والإعلام.

وبناء على ذلك يتم تقسيم الدول وفق مؤشر التنمية الذي يعطي ترتيباً آخر يختلف عن تقسيم الدول حسب نصيب الفرد من الدخل الفردي النقدي والحقيقي ويظهر هذا التقسيم بالنسبة للدول العربية حيث انخفاض مؤشر التنمية البشريّة.

المطلب الثاني: أهمية الموارد البشرّية:

تعتبر الموارد البشريّة ممثلة في العاملين بالمنظّمة من مختلف الفئات والمستويات والتخصصات هي الدعامة الحقيقية التي تستند إليها المنظمة الحديثة. إن العاملين هم الأداة الحقيقة لتحقيق أهداف الإدارة، فهم مصدر الفكر والتطوير، وهم القادرون على تشغيل وتوظيف باقي الموارد المادية المتاحة للمنظّمة. كما تساهم الموارد البشرية مساهمة فعالة في تحقيق أهداف المنظّمة إذا توافرت الظّروف الإيجابية التي تدفع الإنسان إلى العمل والعطاء .

ونظراً للأهمّية الفائقة للموارد البشرية وقدرتها على المساهمة إيجابياً أو (سلبياً) في تحقيق أهداف المنظمة، تولي الإدارة الحديثة اهتماما متناسباً بقضايا الموارد البشرية من زاويتين هما: [1]

1/ تخطيط الموارد البشرية

2/تنمية الموارد البشرية

لقد باتت الموارد البشريّة بمثابة أصل ينظر اليها كرأس مال بشري لا تقوم على أكتافه المنظمات أو المؤسسات فحسب، بل تعتمد عليها الدول في تفاعلاتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وأن نجاح المؤسسات يحقق في النهاية نجاحاً جمعياً للدول ككل. بل لقد كان الإهتمام بالموارد البشرية الشغل الشاغل للناظرين والباحثين في تطور المجتمعات ومنظومة القوى العاملة ، فالكتابات الحديثة تضع جل اهتمامها في إدارة رأس المال البشري Human

(1) علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م) ص41

Capital Management وفي إدارة رأس المال الفكري، Intellectual Capital Management وأن إنتاجية رأس المال البشري أصبحت هي السبب الأساسي في توسيع وامتداد وإطالة عمر المؤسسات. فإذا ما توفّرت الموارد البشرية المتسمة بالذكاء والمعرفة والمهارة كان ذلك سبيلاً للتمتع بالميزة التنافسية في السوق ، والحفاظ عليها واستمراريتها.[1]

كما أنّ مفهوم"إدارة الموارد البشرية"هو مفهوم عصري للتعامل مع العنصر الإنساني خاصة في المنظمات الربحية ، فهو يعني أن خلف كل منظمة ناجحة برامج ناجحة للموارد البشرية. بالإضافة إلى أنّ سوء اختيار وسوء إدارة الموارد البشرية يؤدي إلى أضرار عديدة .ومما سبق يتضح أن أهمية إدارة الموارد البشرية تأتي من النقاط التالية:[2]

1 -قدرة إدارة الموارد البشرية على استقطاب أفضل العناصر البشرية لشغل الوظائف الشاغرة والذي سينعكس بدوره على الإنتاجية والربحية.

2 -قدرة المنظّمة على توفير المناخ التنظيمي الصّالح للعمل من حيث التحفيز ، ودفعهم للعطاء والإنتاجية.

3 -المعالجة الفورية للمشاكل المحتملة في مجال التعيين وتقويم الأداء والتدريب والترقيات ستوفر تكاليف محتملة ناتجة عن سرعة دوران العمل،أو زيادة معدلات الغياب ، أو انخفاض الإنتاجية.

4 -توفير تكاليف باهظة في قضايا قانونية يلجا إليها الموظّف في حالات الفصل، عدم منح العلاوة،أو التجاوز في الترقيات.

فالتنمية البشرية إذاً لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصّحة وتطوير المعرفة والمهارات ، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها، سواء في مجال العمل من خلال فرص الإبداع ، أو التمتُّع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية أو السياسية أو والثقافية والاجتماعية، ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة ،وليست مجرد تنمية موارد بشرية، ولهذا عرف تقرير التنمية البشرية ، التنمية البشرية بأنها " توسيع

(1) طارق علي جماز، إدارة الموارد البشرية، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك

(2) لخميس 2013/10/13م الساعة 2:50/www.kau.edu.sa

خيارات الناس " وهذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغيّر بمرور الوقت ، ولكن المتغيرات الأساسية الثّلاثة على جميع مستويات التنمية هي:[1]

1/ أن يحيا الإنسان حياة طويلة خالية من الأمراض

2/ أن يكسب المعرفة.

3/ أن يحصل على الموارد اللّازمة لمستوى معيشي كريم.

المطلب الثّالث: إدارة الموارد البشرية:

إنّ المنظمة تشكل نظاماً بيئياً فرعياً يضُّم عدداً من النظم أو الإدارات المختلفة إحداها إدارة الموارد البشرية، ويعتمد نجاح المنظّمة على مدى نجاح هذه الإدارات ،ودخولها في علاقات تفاعلية تناسقية، مع بعضها البعض.فالمنظمة تتكون من مجموعة من الأفراد (موارد بشرية) تشكل اتجاهات و معتقدات وعادات شتى إلا أنّه يجب أن ينصهر هذا كلّه في بوتقة لا تتصادم مع البيئة الاجتماعيّة من حولها، وهؤلاء الأفراد كمجموعة يتفاعلون مع التجهيزات والتّكنلوجيا، ومع ما لديهم من خبرات ومعلومات ومعرفة لتكون المخرجات في أفضل صورها، وهذا ما تسعى المنظمات إلى التسابق إليه، إذ إن للموارد البشرية ميزة تنافسية هائلة.ويمكن تعريف إدارة الموارد البشرية بأنها " مجموعة من الاستراتيجيات والعمليات والأنشطة التي يتم تصميمها لدعم الأهداف المشتركة عن طريق إيجاد نوع من التّكافل بين احتياجات المؤسسة والأفراد الذين يعملون بها " [2]

المبحث الثّـّاني

(1) واقع التنمية البشرية في العالم العربي ، بن عيشي بشير ، ورقة مقدمة للمتلقى الدول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج، مارس 2004م، ص81

(2) طارق علي جماز، مرجع سبق ذكره، ص

رأس المال البشري والفكري

الإنسان مكرّم من الله سبحانه وتعالى بعقله فهو يستطيع التّمييز بين الصّالح والطّالح، وبين الصواب والخطأ. لذا فإن هذا الإنسان يستغل فكره وعقله في جميع حالاته، وكلما استغل هذا الإنسان فكره في الأمور الطيبة يوصف على أنّه ثروة فكريّة.

المطلب الأول:مفهوم و تعريف رأس المال البشري و الفكري:

كان من أهم نتائج ثورة العلم والتقنية ،وحركة المتغيرات العولمية أن بدأت ظاهرة مختلفة في منظمات الأعمال والمنظّمات العامة – هي ارتفاع الأهمية النسبية للأصول غير المادية أو ما يطلق عليه غير الملموسة (المعنوية) إذ تمثل النسب الأكبر في أصول الشركات والمنظمات وبالتحليل البسيط يتضح أن تلك الأصول غير الملموسة هي المعرفة المتراكمة في عقول الموارد البشرية . إن هذه المعرفة المتزايدة والمتراكمة هي الثرة الحقيقية للمنظّمات وهي بالتّالي ما يطلق عليه الآن " رأس المال الفكري".[1] يمكن النظر إلى إدارة رأس المال الفكري على أنها إستراتيجية النجاح في المستقبل ، والوسيلة التي من خلالها يمكن للمنظمة أن تبدأ في تعلم الكثير عن رأسمالها الفكري.

ومن تعار يف رأس المال الفكري ما يلي:[2]

1/ الموهبة والمهارات والمعارف والتّقنية والعلاقات، وكذلك الماكينات التي تجسّدها، والممكن استخدامها لخلق الثروة.

2/ مجموع كل ما يعرفه كل الأفراد في المنظمة، ويحقق ميزة تنافسية في السوق.

أهمية إدارة رأس المال الفكري

تتمثل أهمية إدارة رأس المال الفكري في الآتي:[3]

1/ زيادة النّشاطات أو العمليات الّتي تساعد في اكتشاف، وتدعيم تدفق القدرات المعرفيّة والتنظيمية للأفراد.

---

(1) علي السلمي، مرجع سبق ذكره ، ص47

(2) مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(3) المرجع نفسه

2/ تمكين هذه القدرات من إنتاج منتجات جديدة للمنظمة، ومن ثم توسيع حصّتها في السوق.

3/ كسب ميزة تنافسية تميزها عن غيرها لتفادي المنافسة الشديدة، ومن ثّم تعظيم نقاط قوتها من جهة أخرى.

مكونات رأس المال الفكري :

يتكون رأس المال الفكري من العناصر التّالية:[1]

1- الأصول البشرية (رأس المال البشري): هي المعرفة المحفوظة في ذهن العامل الفرد والتي لا تملكها المنظمة بل هي مرتبطة بالفرد شخصيا، وتتمثل في المهارات، الإبداع والخبرات...

2- الأصول الفكرية: وهي المعرفة المستقلة عن الشخص العامل وتملكها المنظمة، أو هي مجموع الأدوات وتقنيات مجموعة العمل المعروفة والمستخدمة للإسهام في تقاسم المعلومات والمعارف في المنظمة، ومن أمثلة الأصول الفكرية: الخطط، التصميمات الهندسية وبرامج الحاسب الآلي.

3- رأس المال الهيكلي: ويضم القدرة الهيكلية على تحريك وتطوير المبادرات، من خلال الأخذ بالاعتبار التوقعات الجديدة والاعتراف بالأفكار الجديدة والمفاهيم والأدوات المتكيفة مع التغيير. والتي تشمل الثقافة، النماذج التنظيمية، والعمليات والإجراءات.

4- الملكية الفكرية (رأس مال التجديد): وتضُّم العناصر التي تسمح للمنظمة بالتجديد وكذا ما يمكن حمايته قانونيا مثل براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق الاستثمار، المواهب الخاصة بالنشر والمؤتمرات، و تعمل المنظمات في مجال الصناعة على امتلاك المزيد من الملكية الفكرية لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق.

5- رأس مال العلاقات: وهو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنظمة بعملائها وموردیها ومنافسيها.

(1) عبد الله بلوناس و فايقة أمينة، ورقة بعنوان دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، www.pitt.edu

المطلب الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري :

لقد أكد الفريد مارشال على أهميّة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثماراً وطنياً، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو الاستثمار في رأس المال البشري، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إذ لم يستغل في سبيل التقدُّم ،وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنلوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود. ويعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنّه " مجموعة من المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والقيم والمثل من جهة ثالثة، التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وبالتالي تزيد من المنافع والفوائد الناجمة من عمله.[1]

التعليم وتكوين رأس المال البشري :

إن إسهام القوى البشرية في عمليات الإنتاج والدّور الذّي تقوم به في هذه العمليات والمعارف والمهارات التي اكتسبتها القوى العاملة عن طريق التعليم، دفع إلى عد القوى البشرية المتعلمة رأس مال ذا قيمة إنتاجية توازي رأس المال المادي المتمثل في الأدوات والتجهيزات المستخدمة في عمليات الإنتاج. يهتم اقتصاد التعليم بإجراء الدراسات حول تأثير رأس المال البشري في الإنتاج وذلك بموازنته برأس المال المادي. تتوصل هذه الدراسات إلى نتائج تؤكد الدور المتزايد لرأس المال البشري في زيادة الإنتاج وإن كانت مختلفة فيما بينها في تقويم هذا الدور. وقد يظهر أحياناً مردود رأس المال البشري معادلاً لرأس المال المادي، أو أكبر منه أو أقل بحسب الدراسة، ولكن كل هذه الدراسات تؤكد إسهام رأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي في الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. ومع أن رأس المال البشري يتكون نتيجة إنفاق متراكم للأموال لتكوين قوة العمل فإنه مع هذا يتميز من رأس المال المادي من وجوه متعددة

(1) بن ثامر كلثوم ،الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على إدارة الإبداع في المنظمات المتعلمة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي ، حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية، جامعة الشلف ، 2011م

فمن جهة يتمثل رأس المال البشري في الإنسان الذي هو مزيج من مادة ومشاعر وعواطف، ويختلف التعامل معه عن التعامل مع رأس المال المادي، ومن جهة أخرى، فإن رأس المال البشري إذا ما قورن برأس المال المادي فإنه يكون أكثر دواماً، فهو لا يستهلك بالاستعمال كالآلات والسّلع المنتجة الأخرى فيفقد ،مع الاستعمال ،جزءاً من طاقته الإنتاجية، وإنّما يزداد نمواً وقدرة على الإنتاج. فالمعارف التي يكتسبها المتعلّم تزداد جودة بالاستعمال والخبرة وتزداد بعدئذ كفايتها الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: صعوبات تنمية رأس المال الفكري :

تحديات التنمية البشرية :

وهو ما يعرف بتحديات التنمية البشرية تتعرض التنمية البشرية إلى العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة وتتمثل أهمها في :[2]

1/ الفقر: تشير معظم الإحصاءآت إلى أنّ نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو 1.3 مليار يعيشون تحت حط الفقر غالبيّتهم في الدّول النامية.

2/ الأُميّة: وما تشكله من خطر داهم على الشعوب في الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات ،فإن المتبقي من الدّخل لا يسمح بإنفاقه في التعليم فضلاً عن تخلف نظم التعليم في تلك البلدان.

3/ التلوث البيئي: الذي يهدد صحة الشعوب في الدول النامية ، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الأمن البيئي الذي يتوفر في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من التلوث.

4/ شروط التجارة العالمية اللامتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات تلك البلدان النامية .

(1) الأحد 2013/11/24م الساعة 2:30 ظهراً www.abegs.org

(2) كتوش عاشور ، فورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها

المبحث الثالث
التنمية المستدامة

يمكن القول، بأنّ مصطلح التّنمية المستدامة من المصطلحات الحديثة والمعاصرة إذ يعدّ شكل من أشكال التّنمية والتي تهتم بربط مصالح الأجيال الحالية من البشر مع الأجيال الآتية دون تضرّر الطّرفين.

ولكن قبل الحديث عن التنمية المستدامة لابدّ من التّعرض لمفهوم التنمية وأبعادها

المطلب الأول: مفهوم وتعريف التّنمية :

النّمو والتّنمية :

لم يفرق الاقتصاديون خلال الخمسينيات والستينيات بين مفهومي" النّمو" والتّنمية " ،فقد استخدم البعض هذين المصطلحين إضافة الى مصطلح " التّغير الطّويل المدى " بمعنى واحد وعلى أنهم مترادفات، واستخدم مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للدلالة على أي منهم.[1]

التنمية Development هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصاديّة، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل . والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم. والتنمية لغوياً جاءت من الفعل نما أي زاد، ومن النماء أي الخير والإصلاح ويمكن النظر إلى التنمية بأنها عكس التخلف Underdevelopment والذي يعرف بأنه " تأخر وبطء في الحركة في تحقيق النمو والتقدم إلى الأمام ". بمعنى تخف الأساليب الاجتماعية والتكنولوجية في مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في وقت معين ويمكن تعريف التنمية بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع ، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم نوعية الموارد المناحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار

(1) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،2005م) ص22

طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[1]

مفهوم التنمية في النظام المالي الإسلامي

تشير الكتابات إلى أن الفقهاء والمفكرين الإسلاميين منذ ظهور الإسلام إلى أنهم أول من عالج ا قضايا التنمية – وإن لم يذكروا لفظ التنمية صراحة- في ثنايا كتبهم المختلفة ، ككتب الفقه والسياسة الشرعية وجوانب الهوامش والمتون المختلفة، وذلك قبل أن يعرفها العلماء الأجانب بعدة قرون، وذلك كأمثال الإمام أبي يوسف – صاحب أبي حنيفة، وابن خلدون وغيرهم. وقد تناول هؤلاء الفقهاء لفظ التنمية تحت مصطلحي العمارة والتمكين، وهذان المصطلحان يدلان دلالة واضحة على مضمون لفظ التنمية- إن لم يزيدوا عليها- وقد شاع استخدامها في المجال الاقتصادي ، وقد ورد لفظ العمارة والتمكين في القرآن فقال تعالى چ ئد ى ى ي ي ئجچ(هود: ٦١)، يقول الإمام القرطبي في تفسيره هذه الآية (واستعمركم فيها) أي جعلكم عمارها وسكانها. قال زيد بن أسلم أي أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء وغرس أشجار.[2]

أبعاد التنمية:

للتنمية أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وهي:[3]

(**1**) **التنمية الاقتصادية:** هي عملية بموجبها تستخدم دولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي ،وفي نصيب الفرد من السّلع والخدمات. وتتطلب هذه التنمية التغلّب تدريجياً على المعّوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

- تهدف التّنمية الاقتصادية إلى استخدام الموارد الطّبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد، وهذا يتأتى بالسيطرة الكاملة على مختلف موارد

(1) مدحت محمد أبو النصر، تنمية الموارد البشرية، (القاهرة: الروابط العالمية للنسر والتوزيع، 2009م) ص13

(2) هشام مصطفى الجمل ، مرجع سبق ذكره، ص25

(3) الأحد الساعة 3 2012/9/2م

http://0503samira.maktoobblog.com

الطّبيعة واستغلالها أمثلياً.
- العدالة الاجتماعية، فالهدف النّهائي للتنمية إنساني ويكمن في استخدام نتائج التّقدم الاقتصادّي لنشر العدالة الاجتماعية مشتملة عن القيم الإنسانية الرفيعة في جميع نواحي المعمورة.

(2) التّنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع،وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
فهي التي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد.وأهداف التنمية الاجتماعية هي:
- القضاء على الفقر المطلق أو المدقع بحلول موعد يحدّد لكل بلد.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإدماجها في عملية التنمية.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان.
- الإسراع بتنفيذ ووضع خطط للتنمية الاجتماعية للبلدان الأكثر نموا.
- إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تمكين المجتمع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من اجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

(3) التنمية السياسية:

يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبياً ، وبرز استخدامه في عقد الخمسينيات والستينيات ، واقترن بدول العالم الثالث وبتطوّير نظمها السياسية ، حيث ظهر موضوع التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة

يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي ، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية في العالم ، تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية ، مثل الإصلاح والتحديث السياسي ، والتحول الديمقراطي ، والتعددية ، وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة في معانيها بالنسبة للباحث غير المتخصص. يعني مصطلح التنمية السياسية بأنها تحول إلى الديمقراطية ، أو العزوف عن الاتجاه اللا ديمقراطي ، كما يشير مفهوم التنمية السياسية إلى ما يسمى بعملية التحديث السياسي ، وتشترط الدكتورة نداء الشريفي عناصر أساسية لمفهوم التنمية السياسية منها شرعية النظام السياسي ، ووجود مجتمع يرغب في النمو ، بالإضافة إلى مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية. ووضع لوسيان بأي عشرة تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية السياسية ، فاعتبر التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنفصم عنه ، وهي أيضاً بناء الديمقراطية ، وقال إنّ التنمية السياسية تتضمن (الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي ، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة ، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبني داخل النظام السياسي) ، أما هانتنجتون فقد أشار إلى التنمية السياسية بوصفها (عملية نمو في كفاءة المؤسسات) ، فنظر إلى التنمية السياسية من زاوية أحادية هي مؤسسة النظام السياسي ليصبح قادراً على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

(4) التّنمية البشرية:

فرض مصطلح التّنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح . ومنه فإن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات. والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة

لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب .فالتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة .إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

(5) التنمية المستدامة:

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

المطلب الثاني: التنمية المستدامة

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب وبنيات جيولوجية...) إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية، التنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري، ويصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على

الاحتمال وقدرتها على استعادة التوازن ورأباً للتصدعات.

ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد، و رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب من التحديد وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. فتعرف التنمية المستدامة بعدد من التعاريف، منها ما يلي[1]

"التّنمية التي تلّبي المتطلبات الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الأجيال القادمة على تلبية متطلباتهم".

والتنمية المستدامة Sustained Development بالمعنى المتعارف عليه هي قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروة الطبيعية وادخار أكبر نصيب منها للغد مع بذل أقصى الجهد على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت بها الأجيال السابقة أي ألا تعيق عمليات التنمية في الوقت الحاضر أهل الغد عن توفير حاجاتهم. [2]

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة وتحدياتها

تواجه عملية التنمية المستدامة عدة معوقات وتحديات وهي على النحو التالي:[3]

أولاً: المعوقات

تتمثل أهم معوقات التنمية المستدامة في الفقر الشديد والموارد الطبيعية المستنزفة والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية ومالها من تأثير سلبي وخطير على قطاع عريض من طبقات المجتمع وانتشار الأمراض الوبائية مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) ووباء الملاريا علاوة على ذلك، نقص

(1) السبت 2013/11/2م الساعة 9 صباحاً
www.hrdiscussion.com

(2) سلسلة إصدارات المركز الإعلامي ، (التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول)، جامعة الملك عبد العزيز، 1427ه ، ص3

(3) الاثنين 2014/1/13 الساعة 1 ظهراً
http://www.hrdiscussion.coml

البنية التحتية المناسبة فضلا عن النقص في تدفق المساعدات التنموية الرسمية ومشكلة الديون الخارجية. هناك وعياً متزايداً بأن قضايا السكان والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والبيئة هي قضايا وثيقة الارتباط لدرجة أنه لا يمكن بحث أي منها على انفراد. وينظر إلى العوامل السكانية في بعض الأحيان باعتبارها مثبطات للتنمية المستدامة، لأن العوامل الديمغرافية، عندما تقترن بالفقر والافتقار إلى فرصة الوصول إلى الموارد في بعض المجالات، والإفراط في الاستهلاك وأنماط الإنتاج التنديدية في مجالات أخرى، تسبب أو تؤدي إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي ونفاد الموارد، ومن ثم تعرقل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:

(أ) الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية .

(ب) الديون التي تمثّل -إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر- أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع .

(ج) الحروب والنزعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر

المياه.

د) التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

هـ) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

و) عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ي) نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

ثانياً التحديات:

إن جذور التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة ترجع إلى ثلاث حقب ويمكن إتباع منهج لإيجاد الحلول المستدامة لتلك التحديات والتي تجذب اتفاق وتعبئة جهود المجتمع الدولي لتنفيذ تلك الحلول ولابد أن تبحث هذه الحلول عن طرق ووسائل للتعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه دول العالم الثالث وتتطلب الفترة القادمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة جهود تنسيقيه متكاملة على جميع المستويات وتنفيذ الالتزامات الموضوعة المطلوب تنفيذها من الدول وذلك للمواجهة الشاملة لاحتياجات شعوبها. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:

(أ) إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1.5%)من الناتج الوطني.

(ب) إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية -على تفاوت بينها- وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البني التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية

المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

(ج) تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية .

(د) إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية .

(هـ) نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل .

(و) حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

(ز) التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة .

(ح) تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

وبمختصر العبارة يمكن القول إن الحد من الفقر يمثل التحدي الأعظم الذي يواجه الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تتطلب شراكة

حقيقية بين دول المجتمع الدولي بأسره.

يستمر العالم في السير بسرعة على طريق غير مستدام وذلك برغم أكثر من 500 هدف دولي متفق عليه لدعم الإدارة المستدامة للبيئة وتحسين رفاهية الإنسان وذلك حسب التقييم الجديد والواسع النطاق الذي تم تنسيقه من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب). فمن خلال الطبعة الخامسة من تقرير توقعات البيئة العالمية (جيو – 5) الذي تم طرحه عشية قمة ريو بالبرازيل، تم تقييم 90 بالمائة من أكثر الأهداف البيئية أهمية وتبين أن تقدماً مهماً لم يتحقق إلاّ فقط في أربعة منها وهذه الأهداف هي: التخلّص من إنتاج واستخدام العناصر التي تستنزف طبقة الأوزون والتخلّص من الرصاص من الوقود وزيادة الوصول إلى موارد مائية أفضل وتعزيز البحوث لتقليل تلوث البيئة البحرية. وقد تحقق بعض التقدم في 40 هدفاً، بما في ذلك توسعة المناطق المحميّة مثل المنتزهات الوطنية والجهود المبذولة نحو تقليل اجتثاث الأحراج. وتم بالكاد تحديد تقدم في 24 هدفاً، بما في ذلك تغير المناخ ومخزون الأسماك والتصّحر والجفاف. وتم أيضاً تحديد مزيد من التدهور بالنسبة لثمانية أهداف، بما في ذلك حالة الشعب المرجانية للعالم وفي نفس الوقت لم يتم أي تقييم لأربعة عشر هدفاً أخرى وذلك لعدم توافر البيانات الضرورية.[1]

ويحذر التقرير من أنه إذا لم تقم الإنسانية بتغيير أساليبها وطرقها، فان العديد من المؤشرات الحساسّة ربما يتم تجاوزها وعند ذلك يمكن أن تحدث تغيرات مفاجئة لوظائف دعم الحياة لكوكب الأرض ولا يمكن عكسها بشكل عام. وصرح أكيم ستينر وكيل الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج يونيب، معلقاً على ذلك بالقول: "إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وإذا هيمنت الظواهر الحالية لإنتاج واستهلاك الموارد الأولية ولا يمكن عكسها أو "فصلها"، فـإن الحكومات ستكون مسؤولة عن مستويات غير مسبوقة من الضرر والتدهور." ولكن ليس الأمر سيئاً إلى هذا الحد، حيث يقول التقرير بأن تحقيق مجموعة طموحة من أهداف الاستدامة بحلول منتصف القرن يعتبر أمراً ممكناً إذا تم تغيير السياسات والاستراتيجيات الحالية وتعزيزها، ويقدم العديد من الأمثلة على مبادرات

(1) الجمعة 2013/12/6م الساعة 5:30 مساءاً www. Unep. Org/geu

السياسة الناجحة، بما في ذلك الاستثمارات العامة والمحاسبة الخضراء والتجارة المستدامة وإنشاء أسواق جديدة والابتكار التقني وبناء القدرات. ويشير تقرير جيو – 5 أيضاً إلى أنه في المجالات التي عالجت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أهدافاً من خلال وضع مؤشرات وأهداف محددة قابلة للقياس، مثل فرض الحظر على استنزاف العناصر المستنزفة لطبقة الأوزون والرصاص في البترول، فقد حققت نجاحات كبيرة. ولهذا السبب فإن جيو – 5 يدعو إلى تحقيق مزيد من الأهداف المحددة، ذات النتائج القابلة للقياس والتحديد، في نطاق واسع من التحديات البيئية. وأضاف السيد ستينر قائلاً: "إن تقرير جيو – 5 يذكر قادة العالم والأمم الذين يجتمعون في مؤتمر ريو + 20 بالسبب وراء الحاجة الماسّة إلى تحول حاسم ومحدد نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون وفعّال في استخدام الموارد ومنتج للوظائف. وتعتبر الأدلة العلمية التي ظهرت على مدى العقود دامغة ولا تترك مجالاً للشك." وأردف السيد ستينر بالقول: "لقد حان الوقت للتخلص من عبء عدم اتخاذ القرار والإقرار بالحقائق والارتفاع إلى مستوى الإنسانية العامة التي توحّد جميع الناس. إن مؤتمر ريو + 20 هو مناسبة لتحويل التّطور المستدام من التطلعات والآمال والتنفيذ غير الواضح نحو التقدّم والازدهار لهذا الجيل والأجيال القادمة."

ويدعو التقرير أيضاً إلى تركيز أكبر على السياسات التي تستهدف محركات وأسباب التغير البيئي مثل النمو السكاني والتوسع الحضري وأنماط الاستهلاك غير المستدام والطاقة والمواصلات التي تعتمد على أنواع الوقود الأحفوري والعولمة. وعلى وجه الخصوص، فقد جعلت العولمة من الممكن للاتجاهات والأنماط في محركات وأسباب التغيير أن تخلق ضغوطاً كبيرة في أجزاء مركزة من العالم وبسرعة كما هو الحال في زيادة الطلب على أنواع الوقود البيولوجي وهو ما يؤدي إلى تنظيف الأرض وتحويلها. ويقول التقرير بأنه رغم أن تقليل محركات وأسباب التغير البيئي بشكل مباشر قد يبدو بأنه صعب من ناحية سياسية، فان من الممكن تحقيق مزايا هامّة غير مباشرة من خلال وضع أهداف عاجلة وملحّة مثل الأهداف الدولية لرفاهية الإنسان.[1]

(1) الموقع نفسه

الخاتمة

أولاً: النتائج

توصل هذا البحث إلى الآتي:

1/إنّ المورد البشري هو الأساس في أي عمل إنتاجي بل وفي تقدم أي أمة.

2/إن الاستثمار في رأس المال البشري والفكري واقع لابد من مواجهته رغم كل التحديات.

3/إن رأس المال الفكري مصطلح يشمل الإنسان بما يحمل من قيم وأفكار ورؤى وغيرها.

4/إن التنمية المستدامة لا تتحقق بدون رأس مال بشري يؤمن بها ويعمل لأجلها.

5/إن الدول النامية هي الأكثر مواجهة للتحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق التنمية بمفهومها الواسع والمستدامة بشكل أخص.

6/ إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تحقيق التنمية البشرية .

7/ هناك أبعاد متعدّدة للتنمية تشمل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية وتعتبر الأخيرة هي الأساس.

ثانياً: التوصيات

يوصي البحث بالآتي:

1/زياد الجهود بين مؤسسات الدول والشعوب لترسيخ مفهوم الموارد البشرية.

2/ ضرورة وضع خطط وبرامج لتنمية الموارد البشرية على المدى الطويل.

3/تغيير النظرة القاصرة على أن الاستثمار في رأس مال الفكر البشريّ ضياع للوقت والجهد والمال.

4/ ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على برامج التدريب والتأهيل وإنشاء مؤسسات التأهيل المختلفة لمهارات الأعمال.

5/ توسيع ونشر ثقافة التنمية المستدامة بين أبناء الوطن الواحد.

6 / محاولة دخول الدول في منافسة للتّقليل من الإضرار بالبيئة وما يحيط بها.

7/ العمل على تشجيع الأفراد بابتكار مصادر جديدة للطاقة والطاقة

البديلة،والنظيفة بدلاً من التلوث البيئي.

8/ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجالي تحقيق أهداف تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة.